

على الغلاف

إسرائيل تخشى الخطوة التالية: لمنع اتفاق أوروبي – إيراني

علي حيدر

في الرهان على فعالية العقوبات الاقتصادية، ورسائل التهويل التي تراسب التقدير الذي كان يُرَوَّج له تنتباهو، منذ أيام الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، هو أنه في حال لمست إيران أنها ستعرض لهجوم أميركي رداً على أي خطوة مضادة من قبلها، تتصل ببرنامجها النووي بعدما تلقت وعوداً من الدول الأوروبية بتبسيط مساعيها لتحقيق ما يلي مطالب طهران الاقتصادية. وعود لم تدفع إيران إلى تجسيد تنفيذ قرارها، بل إلى بلورة موقف يجمع بين الحزم في توجيه الرسائل، والمناورة التي تُغَيِّ الخيارات مفتوحة. إصرار إيران على خرق السقف الذي فرضه الاتفاق النووي، بموازاة التأكيد على مواصلة هذا المسار في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق يلي مصالحها، رأى فيه نتنياهو «خطوة خطيرة جداً»

ستتوجب من زعماء أوروبا تنفيذ ما سبق أن تعهدوا به من فرض عقوبات على إيران، التي يبدو أن نتنياهو يريد أنتهاج الخيار الوقائي حثالها. وانطلاقاً من ذلك، خطاً من اعتبر الخطوة الإيرانية صغيرة، ناظرًا إليها كمحطة في سياق رد متدرج ومدروس بدقة، وعليه فالحكم عليها يرتبط بما تلاتها المستقبلية. وفي هذا الإطار، ذكّر بان الحرب العالمية الثانية بدأت بخطوة واحدة صغيرة أقدمت عليها ألمانيا، وعندها لم يقل أحد شيئاً، ولم يفعل أحد شيئاً.

صحيح أن الموقف الذي أطلقه نتنياهو متوقع، وهو امتداد لسياسته التقليدية في مواجهة البرنامج النووي، كما أنه ينبع من رفق إسرائيل المطلق لأصل امتلاك إيران الحق والقدرة على تخصيب اليورانيوم على أراضيها، إلا أنه ينطلق من رؤية أوسع لخطوة إيران الأخيرة، والتي حملت أكثر من رسالة. فهي أُنشِئت فمثل محاولات ردع إيران، الأمر الذي لم يكن مرجحاً في تل أبيب وواشنطن، بفعل المبالغة

إيران... تاريخ طويل من العقوبات

الحكم في عام 1925، مُؤسّساً لمرحلة جديدة من الارتهان الإيراني للقوى الكبرى، حاول رضا شاه تنظيم العلاقة النفطية مع بريطانيا، فوَقَّع معها عقداً للاستفادة من بعض عائدات النفط في عام 1933، سُمِّي «اتفاقية 1933»، حيث حصلت بريطانيا بموجبه على حق حصري بالاستفادة من النفط الإيراني لدة تصل إلى 60 عاماً، لتظلّ بريطانيا المستفيد الأكبر من الثروات الإيرانية.

مع بداية الحرب العالمية الثانية، أبدى أحمد شاه قاجار، آخر حكام السلالة القاجارية، زمام الحكم في إيران، وقَدِّم الامتيازات كافة للحكم البريطاني الذي كان قد ربط طهران بديون هائلة نتيجة القروض الكبيرة التي صرفها الحكام القاجار والحاشياتهم في البذخ والرحلات والسفر.
ظلّت الحكومة الإنكليزية تسرق النفط الإيراني بلا رقيب و لا حسيب لأكثر من 20 عاماً، حيث سقط الحكم القاجاري واعتمد رضا شاه بهلوي الحكم، ويرتمي في أحضان الوصاية

عكس ثقة إيرانية بالقدرة على خوض المواجهة، وهو ما حضر بقوة لدى مؤسسة القرار في واشنطن،

راه نتنياهو في تسريع التخصيب «خطوة خطيرة جداً»

وادي إلى التراجع عن الرد حتى الموضعي والمحدود، انطلاقاً من أن ذلك سيؤذي إلى التدرج نحو

مواجهة لا ترديها الولايات المتحدة، الأمر الذي شكّل نذير سُؤمٌ لتل أبيب. كشف الررد المتدرج الذي تنتهجه إيران، في مواجهة الحرب الاقتصادية عليها، عن مكامن خلل جوهري في أصل المقاربة الإسرائيلية والأميركية للواقع الإيراني. تنطلق هذه المقاربة من أنه في حال وجد النظام نفسه بين خيارَي التنازل وتهديد وجوده، فمن الطبيعي أن يختار الأول. ويُستشهد في هذا السياق بقرار وقف الحرب مع العراق في العام 1988، وتعليق

في وقت تستخدم فيه المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية التصعيد الأميركي بوجه الأخيرة، تُخَرِّج القوات اليمنية المزيد من «المفاجآت» من جعبتها، بما من شأنه تعزيزَ المسار الرديعي إزاء عدوان الولايات المتحدة وحلفائها، على أن التنسيق الإقليمي لخطوات صنعاء التصعيدية لا ينعز عنها كونها فعلاً تراكمياً بدأته «انصار الله» مبكراً، منذ اتضح لها أن العدوان - الذي دخل قبل أشهر عامه الخامس - سيطول، وأن لا خيار أمام اليمنيين سوى بناء منظومة عسكرية كفيلة بتعزيز الصمود الميداني، وضمان رسم نهاية سياسية للحرب، تليق بهذا الصمود. يوم أمس، سخّلت قيادة صنعاء فصلاً

إضافياً من فصول ذلك التراكم الكتي والنوعي، بإماتها اللثام عن أسلحة جديدة أدخلت الخدمة، وأصبحت في متناول القوات المسلحة، في معرض أقامته تحت عنوان «معرض الرئيس الشهيد صالح الصماد للصناعات العسكرية اليمنية»، استعراض باتي في سياق المسار التصعيدي الذي بدأته القوات اليمنية أخيراً بتكتيفها عمليات استهداف المنشآت الحيوية في دول العدوان، خصوصاً منها المطارات في جنوب السعودية، والتي كان آخرها هجوم نُفذتها طائراتها المسيّرة ضد مطاري جيزان وأبها الإقليميين.



صاروخ قديس 1، الذي أطيح اللام عنه أمس (من اليمين)

افتتح رئيس «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء، مهدي المشاط، أمس، بحضور رئيس هيئة الأركان العامة والمتحدث الرسمي للقوات المسلحة وكبار المسؤولين في حكومة الإنقاذ و«اللجنة الثورية العليا» التابعة لـ«انصار الله»، المعرض

وافتتح رئيس «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء، مهدي المشاط، أمس، بحضور رئيس هيئة الأركان العامة والمتحدث الرسمي للقوات المسلحة وكبار المسؤولين في حكومة الإنقاذ و«اللجنة الثورية العليا» التابعة لـ«انصار الله»، المعرض

فكرة «تحييد الاقتصاد»، لكن مبادرة «السياسي الأعلى» قوبلت بتجديد حكومة هادي استراتيجها السياسية لن تقف إيرادات الموازنة إلى حسابها في البنك المركزي في عدن، لتُصرف منها مرتبات موظفي محافظة الحديدة، وفي حال وجود فائض يتم صرف مرتبات موظفي الدولة في صنعاء وبقية المناطق، موقف رافقته إجراءات عملية على الأرض، تستهدف جميعها تشديد الحصار الاقتصادي والمالي، بدءاً من محاولة خلق حركة الملاحه الحربية في الحديدة، وليس انتهاءً بمصادرة إيرادات الجمارك والضرائب وضريبة المبيعات والرسوم الحكومية الأخرى، وفرضها بصورة إجبارية على التجار الموزعين من الخارج.

مع ترجيح ووقوف السعودية وراء التصعيد الاقتصادي الأخير، كرد فعل على تعرض عدد من مصالحها لهجمات جوية من قبل «انصار الله» كطائرات أبها وجيزان، رأى الناطق باسم «انصار الله»، رئيس وفدها الاقتصادي الثورية، لتنتقل إيران بنحو تام إلى الارتهان الأميركي.

الشعب الإيراني الذي رفض الانقلاب العسكري، تحرك مع بداية الستينيات وواصل نضاله، ليجتاز لنفسه ولوطنيته في 11 شباط 1979، يوم انتصرت الإرادة الشعبية، وخرجت إيران نهائياً من دائرة الهيمنة الأميركية، وحتى اليوم، لا يزال هذا الشعب يدفع فاتورة استقلاله وحرثه والصفعة التي وجهها إلى كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية منذ أكثر من 40 عاماً. ويعيد التأكيد أن سنة 1979 منته عاصرت العقوبات والحصار، ولا تزال إرادته هي المنتصرة.

فكرة «تحييد الاقتصاد»، لكن مبادرة «السياسي الأعلى» قوبلت بتجديد حكومة هادي استراتيجها السياسية لن تقف إيرادات الموازنة إلى حسابها في البنك المركزي في عدن، لتُصرف منها مرتبات موظفي محافظة الحديدة، وفي حال وجود فائض يتم صرف مرتبات موظفي الدولة في صنعاء وبقية المناطق، موقف رافقته إجراءات عملية على الأرض، تستهدف جميعها تشديد الحصار الاقتصادي والمالي، بدءاً من محاولة خلق حركة الملاحه الحربية في الحديدة، وليس انتهاءً بمصادرة إيرادات الجمارك والضرائب وضريبة المبيعات والرسوم الحكومية الأخرى، وفرضها بصورة إجبارية على التجار الموزعين من الخارج.

مع ترجيح ووقوف السعودية وراء التصعيد الاقتصادي الأخير، كرد فعل على تعرض عدد من مصالحها لهجمات جوية من قبل «انصار الله» كطائرات أبها وجيزان، رأى الناطق باسم «انصار الله»، رئيس وفدها الاقتصادي الثورية، لتنتقل إيران بنحو تام إلى الارتهان الأميركي.

اليمن

جديدها «قدس 1»:

صنعاا تستعرض قوتها الصاروخية والجوية

المسيرة، وتخلّل الافتتاح عرض فلعل تسجيلي «يتضمن خصائص» الأسلحة الجديدة «ومميزاتها ومراحل تصنيعها، ومشاهد حية لعمليات اختبارها على أهداف متعددة ومدى دقة إصابتها لأهدافها».

وأكد المشاط، بالمناسبة، أن «المرحلة المقبلة ستكون مليئةً بالمفاجآت»، وأن الأسلحة الجديدة «ستحدث فارقاً في موازين القوى مع العدوان، وستغير معها كل المعطيات لصالح قواتنا باعتبارها أسلحة ردة فاعلة ومؤثرة»، فيما أشار وزير الدفاع في حكومة الإنقاذ، محمد ناصر العاطفي، إلى أن القوات المسلحة «وصلت إلى مرحلة متقدمة في مجالات الصناعات العسكرية التي تشهد كل يوم تطوراً ونجاحاً ملموساً بأبداً وخبرات يمنية»، مضيفاً أنه «تم اختبار هذه الأسلحة بعدة عمليات ناجحة وأثبتت قدرتها ودقتها على إصابة أهدافها».

وكانت القوات اليمنية أعلنت، أول من أمس، عن عملية نُفذتها طائرات مسيرة من طراز «قاصف 2ك» ضد مواقع عسكرية في مطازي جيزان وأبها جنوب السعودية، وبحسب المتحدث باسم القوات المسلحة، يحيى سريع، فإن الطائرات «صابت أهدافها بدقة، وتسببت في تعطيل الملاحه الجوية في المطارين».

(الإخبار)

... والرياض تردّ بتشديد الحصار الاقتصادي

الله»، والتي ظنّت تُروّجها على مدى السنوات الماضية، وتحذّرها ذريعة لحجز السفن المختلة بالمشتقات النفطية القادمة إلى ميناء الحديدة، والتي تحمّل تصاريح مرور من فريق التفتيش الأممي في جيبوتي، كذلك، باتي القرار بعدما أوقفت اللجنة الاقتصادية التابعة لحكومة هادي استيراد المشتقات النفطية من موانئ سلطنة عمان والعراق، إضافة إلى ميناء الحمرية في إمارة الشارقة، في خطوة قالت إنها تستهدف «الحذّ من التجارة غير القانونية بالمشتقات النفطية».

وبالنظر إلى أن خُرأتان النفط الخاصة بـ«مصافي عدن» مؤخّرة لتاجر النفط الكبير، أحمد العيسى، المقرب من نائب

هادي، علي محسن الأحمر، ونحله جلال عبد ربه هادي، فقد عُدّ قرار حصر الاستيراد بتركة مقلّسة تسليماً كاملاً للسوق اليمني للعيسى، بعدما مُنح الأخير حقّ احتكار الاستيراد للأسواق الجنوبية والشرقية للبلاد، من خلال صفقة فسّاد أبرمت العام الماضي في الرياض، بتوريد ضرائب وجمارك

النفط التي كانت تستوفيها سلطات صنعاء إلى فرع «المركزي» في عدن. وفي هذا الإطار، حذر عمال وموظفو شركة مصافي عدن من مخطط لإفشال مخطط تصفيتها، بدورها، رفضت شركة النفط في عدن وصنعاا

المحافظات اليمنية الأخرى إجراءات حكومة هادي، بقيمة الأخيرة بالسعي لإفراغ مصافي عدن من زوربا الوطاني في تكرير النفط وتموين السوق المحلي بالنفط الوطني، وكذلك تصفية شركة النفط اليمنية لمصلحة «التحالف».

لا تجد السعودية في

مواجهة تصاعد هجمات

الجيش واللجان على مرافقها

الجوية، سوء تصعيد الحرب

الاقتصادية بوجه اليمنيين،

في محاولة لحملهم على

التراجع، حرب تنمكّل آخر

ضو لها في حصر استيراد

المشتقات النفطية إلى

المناطق اليمنية كافة باحد

«جنتان الفساد» المواليين

لحكومة هادي، بما يندبر

بازمة وقود خائفة

صنعاا... رشيد الحداد

أعادت سلطات صنعاء، أخيراً، الملف الاقتصادي إلى الواجهة، طارحة مبادرة تستهدف إنهاء معاناة موظفي الدولة، الذين يواجهون عقاباً جماعياً منذ أكثر من ثلاثة أعوام من قبل حكومة الرئيس المنتهية ولايته، قُبل ربه منصور هادي، ومن ورثها «التحالف»، «المجلس السياسي الأعلى» ووجه فرع البنك المركزي في محافظة الحديدة بفتح حساب خاص لإيرادات موانئ الحديدة الثلاثة، واستخدامها في دفع رواتب موظفي الدولة في أنحاء البلاد كافة، على أن تسد حكومة هادي أي عجز مالي من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية منذ أكثر من 40 عاماً. ويعيد التأكيد أن سنة 1979 منته عاصرت العقوبات والحصار، ولا تزال إرادته هي المنتصرة.